أكد خلال ندوة حوارية في الجامعة بالتعاون مع السفارة البريطانية أن الظروف السياسية المحلية والإقليمية والدولية تؤثر في تغيير حدود الحريات

الراشد: وجود قانون ينظم حرية التعبير ضرورة في ظل عصر المعلومات

علي الراشد متوسطا السفير فرانك بيكر ود.عبدالرضا أسيري والسفير الإماراتي وعبدالعزيز الشارخ والحضور في اللقاء

أكد رئيس مجلس الامة علي الراشد ان حرية التعبير تعتبر من أهم الحريات المكفولة للإنسان والتي يعبر من خلالها عن مطالبته وهي نقطة حق تستخدم دائما لتطور الشعوب وللتحول الديموقراطي لدى الشعوب حديثة العهد بالعمل الديموقراطي فكلما ارتفع مستوى التعبير المسؤول لدى الشعوب دل ذلك على ارتفاع مستوى الحرية والديموقراطية في المجتمع.

جاء ذلك خلال الندوة الحوارية التي نظمتها وحدة الدراسات الاوروبية الخليجية بجامعة الكويت بالتعاون مع السفارة البريطانية في الكويت تحت رعاية رئيس مجلس الامة علي الراشد وبحضور سعادة السفير البريطاني فرانك بيكر، وعميد كلية العلوم الاجتماعية د.عبد الرضا أسيري ورئيسة وحدة الدراسات الاوروبية الخليجية د.ملك الرشيد، تحت عنوان «حرية التعبير وقضايا الأمن الوطني في عصر المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي».

وقال الراشد انه لطالما كانت قضية الحريات الشغل الشاغل للأجداد والآباء والمؤسسين فضموا أغلب الحقوق في دستور 62، حيث تضمنت المادة 7 العدل والحرية والمساواة التي اعتبرت من دعامات المجتمع، والمادة 30 نصت على ان الحرية الشخصية مكفولة، والمادة 35 تناولت حرية الاعتقاد وحرية القيام بالشعائر الدينية، والمادة 36 تناولت حرية الرأي والبحث العلمي، وكذلك تضمن الدستور حريات اخرى عديدة كحرية الصحافة والمراسلات والاتصالات وغيرها الكثير، وأغلب هذه الحريات استمدت من وثيقة حقوق الانسان الصادرة من الامم المتحدة، غير ان جميع هذه الحريات غير مطلقة، ويحكمها القانون كما هو الحال في الدول المتقدمة والعريقة بالديموقراطية، مشيرا الى انه في ظل عصر المعلومات والاعلام الالكتروني أصبحت الحريات جزءا اساسيا من حياة الانسان وكذلك ضرورة وجود قانون ينظمها، وهذان العاملان مشتركان في جميع الدول الديموقراطية، ووجودهما ضمان أن تكون هناك حريات دون المساس بالآخرين، ودون ان تكون الحريات ذريعة لخلق الفوضى، خاصة في ظل ظروف سياسية محلية أو اقليمية او عالمية تؤثر في تغيير حدود الحريات، ولا ننسى اننا نعيش في عصر المعلوماتية وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، والتي تتطلب الى جانب رقابة الدولة الرقابة الذاتية والشخصية، فلذلك يجب التأكيد على ضرورة ان يواكب هذه الحريات الثقافة الاجتماعية والمسؤولية الاخلاقية بما يعود بالفائدة على الفرد والمجتمع.

بيكر: حرية التعبير من الحقوق الأساسية ولا يستطيع المجتمع أن يؤدي وظائفه بشكل فعال بمعزل عن هذا الحق

الفيلي: النظام الديموقراطي لا يستقيم بدون حرية التعبير عن الرأي

بدوره، قال عميد كلية العلوم الاجتماعية د.عبدالرضا اسيري ان الندوة تأتي استمرارا واستكمالا لمسيرة الكلية العلمية في عقد المؤتمرات والندوات وتعزيز دورها الحيوي الذي تضطلع به في خدمة الجامعة والمجتمع.

واضاف أسيري ان الهدف من الندوة هو التحاور لتبادل الخبرات، ومن هنا كان الواجب علينا بل هو مسؤولية على عاتقنا في خضم المتغيرات الاقليمية والعربية نحن كأكاديميين واعلاميين وسياسيين وقانونيين واجتماعيين ان نزرع في الجيل النامي شبابنا الواعد مفهوم التعبير عن الرأي في اطار حب الوطن وترسيخ مفهوم الولاء له، وذلك من خلال وضع المفاهيم والأطر السليمة التي يهتدى بها في استخدام الحرية للتعبير عن الرأي.

وقال اسيري لقد عرفت حرية التعبير عن الرأي بأنها حرية التعبير عن الافكار والآراء بأي طريقة كانت بدون رقابة او قيود حكومية شريطة ألا تمس مضامين هذه الافكار أو الاراء ما يمكن اعتباره خرقا لقوانين أو أعراف.

ثم عقدت الندوة الحوارية التي تحدث فيها عدد من اساتذة علم الاجتماع والقانون، حيث شدد استاذ القانون العام بكلية الحقوق بجامعة الكويت د.محمد الفيلي على اهمية حرية التعبير التي جعلتها الدساتير من الحريات المعلنة موضحا انها من اوائل الحريات التي كفلها الجيل الاول حيث ظهرت في اعلانات الحقوق.

وقال الفيلي: حرية التعبير مهمة لكل فرد وبدونها لا يشعر بجدوى مشاركته في المجتمع وهذا عنصر مهم لاعطاء الفرد دوره في مجتمعه.

وأضاف ان النظام الديموقراطي لا يستقيم بدون حرية التعبير عن الراي كون النظام الديموقراطي قائما على خيارات بان يختار الفرد ولا يمكن للفرد ان يختار ما لم يكن هناك خيارات من مصادر متعددة ولا توجد تلك الخيارات ان لم يكن صاحب «البضاعة» قادرا على تسويقها وطرحها، موضحا اهمية حرية التعبير عن الرأي لتيسير الجماعة ايضا وبدونها سنواجه مشكلة حقيقية.

وذكر رئيس تحرير الزميلة «القبس» وليد النصف انه اصبح لوسائل الاتصال الحديثة تاثير كبير على البشرية، موضحا ان الناس في الماضي كانوا يعتمدون على البريد للتواصل من خلال المكاتيب والصور ولكن بطبيعة الحال الامر تغير تماما في الاونة الاخيرة وفي عصر التكنولوجيا وثورة المعلومات الحديثة. واشار النصف الى دور وسائل التواصل الاجتماعي خلال ثورات الربيع العربي في العامين الماضيين ودورها المؤثر والفعال، موضحا ان عدد مستخدمي وسائل التواصل في تزايد مستمر حيث وصل عدد الحسابات الى 6 مليارات حساب في تلك الوسائل.

وأوضح ان بعض الحكومات اصبحت تتضايق من انتشار وسائل التواصل الاجتماعي بين الافراد، والسؤال هنا: كيف يمكن للحكومات مراقبة هذا الكم الهائل من تلك الوسائل لاسيما ان عملية المراقبة معقدة؟

مضيفا: الرقابة في عالم الصحافة تعتبر العدو اللدود للصحافيين، ونرى ان زمن الرقابة ولى وراح وبدون رجعة ولكن في المقابل يجب ان يكون هناك احترام وقانون يطبق على الجميع، مشددا على ضرورة احترام القوانين والدساتير.

وافاد النصف بأن الرقابة وسن القوانين الخاصة بالانحرافات في قضية التواصل الاجتماعي يجب ان تكون في حدها الادنى، موضحا ان الصين وايران من اكثر الدول التي تراقب وسائل التواصل الاجتماعي وفي أميركا على سبيل المثال فالرقابة عليها تكون من خلال وكالات الاستخبارات وايضا تم معاقبة الكثير من المغردين في فرنسا نتيجة محاربتهم للسامية ولكن ضمن القانون.

وتحدث النصف عن الاثر الاجتماعي لانتشار وسائل التواصل الاجتماعي والهواتف الذكية حيث اصبح الجميع مشغولين بهواتفهم اثناء اللقاءات والاجتماعات الاسرية.

من ناحيته اوضح استاذ علم الاجتماع بجامعة الكويت د.محمد الرميحي خلال الندوة ان هناك تقريرا صدر في لندن مؤخرا يوضح ان جزءا من الشغب الذي حدث في عام 2011 بلندن كان بسبب البلاك بيري وهو جهاز حديث ورخيص و12٪ يستخدمون البلاك بيري في بريطانيا بسبب التواصل المجاني للعاملين بهذا الجهاز.

وقال الرميحي: هناك مقاربة شديدة بين التويتر والتوتر، فالتويتر اصبح يصيبنا بالتوتر الدائم نظرا للانشغال بـ○ مؤكدا ضرورة البحث عن القيم العميقة للمجتمع الكويتي واحيائها، ومنها احترام الرأي والرأي الآخر، مشيرا الى ارتباط الناس في الاونة الاخيرة بوسائل التواصل الاجتماعي وعلى راسها الفيس بوك وتويتر.

وقال استاذ القانون د.اليسيدير جيليسبي بجامعة لانكستر البريطانية ان وسائل التواصل الاجتماعي انتشرت بشكل سريع في الاونة الاخير حتى بات جميع الناس «اون لاين» طيلة اليوم موضحا اننا اصبحنا نعيش في عصر الثورة المعلوماتية وفي عالم متغير وسريع، لافتا الى ان من اشهر وسائل التواصل الاجتماعي التويتر والفيس بوك.

ولفت الى ان الشرطة البريطانية تراقب التويتر والفيس بوك لتحديد كيف يرتكب الناس جرائمهم، موضحا ان الدستور الأميركي يكفل حرية التعبير ولكن القانون العام ببريطانيا متسامح الى حد ما ولكن ليس بمستوى القانون الأميركي، مشددا على ان الحرية يجب ان ترتبط بالمسؤولية وحريتنا تقف عند حدود حرية الآخرين.

بدوره أكد السفير البريطاني فرانك بيكر ان القضية المطروحة للنقاش هي قضية محورية، في كل انحاء العالم، وأظن انه يمكن تلخيصها في نقطة محورية محددة وهي: كيف يتسنى لنا - سواء كنا نتكلم عن الحكومة او عن التشريع او عن الصحافة او عن المجتمع المدني او عن مجرد اعضاء من الجمهور العادي - ان نستجيب للواقع المتغير الذي تفرضه علينا الحياة الرقمية الشبكية. وقال لا يستطيع القول ان وسائل الاعلام الاجتماعي هو ظاهرة جديدة للغاية، وذلك لان التطورات التي يفرضها علينا هذا الاعلام الجديد قد تجاوزت هذه الحالة، لانها قد اضحت واقعا فعليا، بحيث اصبحت هذه الظاهرة تعيد تشكيل اساليبنا في العمل والتصرف والتعلم والتعامل مع بعضنا البعض.

ويتركز جل هذه الاشكالية بشكلها الاهم فيما يتعلق بقضية حرية التعبير بالذات، ذلك ان وسائل الاعلام الاجتماعي، مثل تويتر والـ «فيسبوك» او اي برمجية اخرى، تمنح المستخدم القدرة على البث والنشر والترويج لآرائهم ووجهات نظرهم بشكل متسع للغاية، وبالتالي فمن الممكن ان يتم توظيف هذه الوسائل كقوة في سبيل الخير - بحيث تسلك الاضواء على الانحاء المظلمة وتعزز الشجاعة لدى من يكافحون من اجل الحرية، ويمكننا اعتبار الجرائم التي يشهدها العالم في سورية احد الامثلة على هذه المسألة.

الا انه قال انه يمكن توظيف هذه الوسائل بشكل سلبي، ذلك انه من ا لممكن ايضا ان يتم توظيفها في تبادل السباب وسرد الاكاذيب وتلطيخ السمعة والحض على الكراهية وتعريض الامن القومي للخطر، ولهذا فهي بحاجة الى قدر من التقنين.

وكما في حالة اي ابتكار جديد له اثار قوية على المجتمع، فان وسائل الاعلام الاجتماعي ايضا مازالت في مراحلها الابتدائية التي لم تنضج بعد، حيث مازالت الممكنات التي يوفرها هذا العالم الشجاع الجديد من الاعلام الاجتماعي تمنح بشائرها لمن يبحثون عن فرص جديدة.

ان حلول عصر وسائل الاعلام الاجتماعي الذي نعيشه حاليا، يشبه اختراع المطبعة، ويشبه اختراع التلفاز والدخول الى عصر الانترنت بالطريقة التي غيرت بها عالمنا، لكن بالتدريج، فاننا عندما نمنح هذه المسألة القدر الواجب من التفكير، فاننا نتمكن من اللحاق بها، كما نفعل دوما، سواء بالاعتماد على الحكومات او بالاعتماد على انفسنا، فيمكن ان نقوم بتشكيل جماعات ضغط، ويمكن ان نقتحم هذه الوسائل من خلال انشاء مشروعات تجارية تعمل على الاستفادة منها، وهكذا نتكيف معها، لكن يبدو ان هذه العملية مازالت محل نقاشات مهمة، لم تنته بعد - سواء في المملكة المتحدة او في الكويت بالتأكيد.

واكد ان حرية التعبير هي من الحقوق الاساسية، ولا يستطيع المجتمع ان يؤدي وظائفه بشكل فعال بمعزل عن هذا الحق، لانها تضع قيودا على القمع ولانها تعتبر الحامل الاساسي للديموقراطية وهي تقدم اشباعا لشيء عميق داخل الروح البشرية.

● آلاء خليفة

وفد الجمعية الكويتية لرعاية المعاقين زار المشروع

رنا الفارس: مراعاة متطلبات ذوي الإعاقة في مباني مشروع مدينة صباح السالم الجامعية

د.رنا الفارس خلال لقائها وفد الجمعية الكويتية لرعاية المعاقين

قام وفد من الجمعية الكويتية لرعاية المعاقين مع فريق التأهيل الدولي بعمل زيارة ميدانية لمشروع مدينة صباح السالم الجامعية، صباح أمس الاثنين بحضور نائب رئيس الجمعية منيرة المطوع وعدد من أعضاء فريق التأهيل الدولي، وكان في استقبال الوفد الزائر مدير البرنامج الإنشائي في جامعة الكويت د.رنا الفارس وعدد من المسؤولين على المشروع.

وقالت د.رنا الفارس ان مشروع مدينة صباح السالم الجامعية يعتبر من المشاريع القائمة على الخطة التنموية وقد ذكرنا ذلك مرارا وتكرارا بأن المشروع مصمم على مستوى عالمي عال، وتم الأخذ بعين الاعتبار متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة والأمر الذي أدى إلى هذه الزيارة هو أنني حضرت إحدى ورش العمل التي تقيمها جمعية ذوي الاحتياجات الخاصة، وكان فريق التأهيل الدولي يستعرض الوضع الحالي لمدينة الكويت والمشاريع التي تضمها المدينة، وكان يذكر السلبيات التي تعاني منها تلك المشاريع وبالتالي وجهت لهم دعوة لزيارة مدينة صباح السالم الجامعية للاطلاع على الجانب الإيجابي في هذا المشروع.

وأضافت الفارس قائلة: تضم اللجنة الخاصة بفريق التأهيل الدولي ممثل عن أستراليا وممثل عن هونغ كونغ ومن قطر ومن عدة دول أخرى، بالإضافة إلى نائب رئيس جمعية ذوي الاحتياجات الخاصة منيرة المطوع، وتجدر الإشارة إلى أننا تطرقنا خلال العرض إلى متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة وتم أخذها بعين الاعتبار وسيتم تنفيذها في هذا المشروع، وكانت هناك جولة تفقدية على الموقع للتعرف على تنفيذ المشروع والمرحلة التي وصلنا إليها.

المطوع: حريصون على تطبيق المادة الـ 9 لاتفاقية شؤون المعاقين والتركيز على إستراتيجية البناء

من جهتها أعربت أمين عام الجمعية الكويتية لرعاية المعاقين السكرتير الوطني للتأهيل الدولي للكويت منيرة المطوع عن فخرها واعتزازها بمشروع مدينة صباح السالم الجامعية بما يشمل من توفير الخدمات المختلفة والمتطلبات التي يحتاجها ذوي الاحتياجات الخاصة بمختلف إعاقاتهم من خلال توفير الوسائل اللازمة لتسهيل أمورهم في الوصول إلى جميع مرافق المدينة الجامعية.

وأكدت المطوع خلال زيارتها مدينة مشروع صباح السالم الجامعية، على حرصهم على تطبيق المادة التاسعة لاتفاقية شؤون المعاقين والتركيز على استراتيجة البناء لاسيما من خلال توفير جميع الخدمات الهامة التي يحتاج إليها المعاق فيما يتعلق بالجوانب الطبية والتأهيلية والتعليمية.

● آلاء خليفة

"أزمة الحوار في المجتمع" بكلية الشريعة في جامعة الكويت

الهاجري: الأمة الإسلامية بحاجة لحوارات اجتماعية وسياسية واقتصادية

أكد عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت د.مبارك الهاجري أن أهمية الحوار ترجع الى أمور عديدة، أهمها ان الحوار مطلوب للرقي بالنفس وبالآخرين ويتم به صلاح المجتمعات وعليه ترتكز العلاقات بين الناس حتى تستقيم الحياة وفق ما أراد الله تعالى لعباده في الدنيا.

وأضاف د.الهاجري خلال مؤتمر «أزمة الحوار في المجتمع» الذي عقدته كلية الشريعة والدراسات الاسلامية بجامعة الكويت صباح أمس في قاعة د.خالد المذكور، ان المتتبع لحالات الحوار في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة يجد ان الحوار يشمل مجالات عديدة ويتمتع بصفات راقية تحث الإنسان على التقدم والرقي في جميع مجالات الحياة من خلال احتكاكه مع البشر على اختلاف ألوانهم وألسنتهم وديناتهم وأعمارهم ومكانتهم الاجتماعية.

وأشار د.الهاجري الى ان الأمة الإسلامية عاشت في ظل المنهج الرباني تحتكم الى شريعة الله عز وجل مطبقة لأوامره ونواهيه فسعدت ضمن ما سعدت بتطبيق آليات الحوار الناجح وقطف ثماره الطيبة، مشيرا الى انه دار الزمان دورته وضعفت علاقة المسلمين بمنهجهم الرباني فتكالبت عليهم الدنيا وتناسوا ما أكرمهم الله به من ميزات كثيرة فضلتهم على البشر أجمعين فوقعوا في براثن شياطين الإنس والجن فوسوسوا لهم وجملوا أفعال غير المسلمين فتأثرت بذلك أخلاق المسلمين ومن أخطر ما ظهر نتيجة لذلك اختلاط المفاهيم حول الحوار فانحدر مستوى الحوار وظهرت آثاره السيئة والسلبية على أخلاق المسلمين.

كما أضاف قائلا: من هنا تأكدت الحاجة الى اعادة تذكير المسلمين بالصورة المثلى التي يجب ان يكونوا عليها مطبقين وملتزمين لحالة الحوار الهادف، فمن الضروري ان تهتم كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت بقضية الحوار من حيث أهميته ومجالاته وأهدافه وآدابه وشروطه ثم التعرض الى أسباب أزمة الحوار في المجتمعات الإسلامية وبيان مظاهرها ثم عرض وسائل العلاج والوصول الى الطريقة المثلى لتحقيق الحوار الهادف المفيد الى يرقى بالأفراد ويصون المؤسسات ويحمي المجتمعات.

د.مبارك الهاجري خلال اللقاء (هاني عبدالله)

الخليفة: ما نعانيه لا يصلحه إلا التفاعل من خلال الحوار بعيداً عن القهر

العليمي: الأزمات المالية والاجتماعية ترجع إلى أزمتي الفكر والحوار

ولفت د.الهاجري الى ان الامة الإسلامية أحوج ما تكون اليوم الى حوارات عديدة في جميع المجالات الحياتية سواء كانت الاجتماعية او السياسية او الاقتصادية ولذلك نرى كيف العالم بأسره متعطشا للحوار الصريح الجاد فيتجدد حوار الحضارات وحوار الثقافات والعمل على الارتقاء في النقاط المشتركة للتعاون على العمل بها.

وفيما يتعلق بالمحور الأول والخاص «بأزمة الحوار.. نظرة شرعية» قال أستاذ الشريعة د.عبدالمجيد الخليفة من جمهورية العراق ان للحوار آدابا يجب ان يتحلى بها الإنسان للتمهيد للحوار وأدب عند البدء وأدب بين يديه وغياب هذه الآداب يؤدي الى ظهور الخلل في الكلام والأزمة في الحوار وما وصلت اليه الأمة أفرادا ومجتمعات، مضيفا ان التدهور في المناظرة يعود بالدرجة الأساس الى غياب الفكر الصحيح الذي يبنى عليه الكلام والمبني عليه الاحترام.

وبيّن د.الخليفة ان الداء الأكبر الذي استشرى في زماننا وأدى الى ظهور كل هذه التناقضات هو غياب سنة الحوار التي أرى أنها أولى الأولويات وأهم المهمات، مشيرا الى أن قواعد الحوار والاختلاف وضوابطه هي العاصم للمتحاورين من الغلو وشتم الآخرين ان كان الحق هو الرائد والمطلوب، وأما اذا كان الخلاف انتصارا لأهواء سياسية وتعصبا أعمى فهذا أمر لا تنفع معه قواعد ولا ضوابط. وأفاد د.الخليفة ان الخلل الذي نعاني منه في مجتمعنا الإسلامي لا يصلحه إلا التفاعل من خلال الحوار بعيدا عن القهر وتأليب جانب على آخر، والسلطة السياسية يجب ان تمثل دور الوازع الذي يقف عند تهيئة جو الحوار الهادف والذي يحترم حريات جميع الفئات.

وحول المحور الثاني والخاص بـ «أزمة الحوار.. نظرة مجتمعية» قال د.راشد العليمي ان قوام الحياة والسعادة فيها هو وجود اجتماع بين مجموعات بشرية تنتظم في حياتها بترابط وتآلف وقانون ويكون أفرادها على معرفة للحقوق والواجبات والتي تجعل الحياة واضحة ومنسجمة في التعامل.

وأضاف د.العليمي ان من الأمور التي تجلب المعرفة التفاهم في قضية الحوار ووضوح العبارات بينهم وفطنة انتقاء الكليات الدالة على المودة والرحمة بينهم، مشيرا الى أن العالم يموج بعدد من الأزمات التي تظهر بصور متعددة فمنها المالي والاجتماعي والأمني وغير ذلك لكن كل هذه الأزمات ترجع الى أزمتين بارزتين باعتقادي، أولاهما أزمة الفكر وثانيتهما أزمة الحوار.

● ثامر السليم

شعيب: كليات الطب الإيرلندية لا تقبل نسبة أقل من 96٪

دبلن - كونا: قال رئيس المكتب الثقافي في ايرلندا المستشار د.وليد شعيب ان من شروط القبول في كليات الطب الايرلندية لطلبة الكويت المبتعثين ألا تقل نسبتهم في الثانوية العامة عن 96٪. ودعا د.شعيب في تصريح لـ «كونا» عقب اللقاء المفتوح الذي جمع وزير التربية والتعليم العالي د.نايف الحجرف مع الطلاب والطالبات الدارسين في ايرلندا ممن تتوافر فيهم الشروط ويرغبون في الالتحاق بالفصل الدراسي المقبل الى التسجيل في وزارة التعليم العالي لأنها الجهة الوحيدة المخولة بتسجيلهم وذلك بالتنسيق مع المكتب الثقافي في دبلن بسبب المقاعد المحدودة التي يتم تخصيصها من كليات الطب الايرلندية للطلبة الأجانب.

وقال د.شعيب انه قدم للوزير الحجرف شرحا تفصيليا عن آلية العمل في المكتب والانجازات التي تحققت خلال الفترة الماضية وأبرزها الانتقال الى المبنى الجديد إضافة الى اطلاعه على الاتفاقيات التي ابرمها المكتب مع عدد من الجامعات سواء كليات الطب البشري او في مختلف التخصصات الأخرى.